ULJASH
المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٤
Vol: 1, No: 1 , (2024)
مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية
University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities
OPEN ACCESS

تأثير بعض الزيادات في الإعراب

عبدربه محسن طالب الخليفي

قسم اللغة العربية كلية التربية عتق/ جامعة شبوة

الايميل: abdurabbihalkhaleefy@gmail.com

تاريخ الاستلام، ١٥/ ٣/ ٢٠٢٤، تاريخ القبول، ٢٠/ ٥/ ٢٠٢٤، تاريخ النشر ٢٠٢٤/١١/٢٤

للاقتباس: الخليفي ، عبدربه محسن طالب. (٢٠٢٤). تأثير بعض الزيادات في الإعراب. *مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية*، ١ (١)، ١٢٧-١٣٨.

الملخص

يدرس هذا البحث أثر بعض الزيادات في إعراب الأسماء والأفعال التي تتصل بها، إذْ تناول بالدراسة تأثير الإضافة إلى ياء المتكلم في إعراب الاسم المضاف، وتأثير علامة التأنيث في إعراب الاسم المؤنث، وتأثير لواصق التثنية والجمع الذي على حدِّها(الجمع الخارجي أو جمع المذكر السالم) في إعراب الاسم المثنى، والمجموع على حدِّ التثنية، وتأثير لاصقة الجمع في إعراب جمع المؤنث السالم، وبيَّنَ تأثير بعض الضمائر في الأفعال التي تتصل بها، وتأثير لواصق التوكيد في إعراب تلك الأفعال.

الكلمات المفتاحية: تأثير، زيادات، إعراب.

©٢٠٢٤، الخليفي، الجهة المرخص لها: مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

١. رموز البحث:

١. ١. الصوامت (الحروف):

الهمزة	ء	ʾ	الضاد	ض	ḍ
الباء	ب	b	الطاء	ط	ṭ
التاء	ت	t	الظاء	ظ	ẓ
الثاء	ث	ṯ	العين	ع	ʿ
الجيم	ج	ǧ	الغين	غ	ġ
الحاء	ح	ḥ	الفاء	ف	f
الخاء	خ	ḫ	القاف	ق	q
الدال	د	d	الكاف	ك	k
الذال	ذ	ḏ	اللام	ل	l
الراء	ر	r	الميم	م	m
الزاي	ز	z	النون	ن	n
السين	س	s	الهاء	هـ	h
الشين	ش	š	الواو	و	w
الصاد	ص	ṣ	الياء	ي	y

١. ٢. الصوائت (الحركات):

١. ٢. ١ من وجهة نظر المحدثين:

الضمة القصيرة: ـُ u — الضمة الطويلة: و ū = ـُـ uu

الفتحة القصيرة: ـَ a — الفتحة الطويلة: ا ā = ـَـ aa

الكسرة القصيرة: ـِ i — الكسرة الطويلة: ي ī = ـِـ ii

١. ٢. ٢. من وجهة نظر الباحث:

الحركات الثلاث بعد الصوامت(الحروف): (ـُ ـَ ـِ).

الحركات الثلاث بعد الصوائت(الحركات): (و ا ي).

٢. مصطلحات خاصَّة بالبحث:

٢. ١. فتحة التثنية: هي فتحة تدخل بين حرف الإعراب وحركته في الاسم المفرد، للدلالة على تثنيته، أو في الفعل المضارع للدلالة على تثنية فاعله.

٢. ٢. ضمة الجمع: هي ضمة تدخل بين حرف الإعراب وحركته في الاسم المفرد ، للدلالة على جمعه على حدِّ التثنية ، أو في المضارع للدلالة على جمع فاعله.

٢. ٣. كسرة التأنيث: هي كسرة تدخل بين حرف الإعراب وحركته في المضارع للدلالة على تأنيث فاعله.

٢. ٤. كسرة المتكلم: هي ياء المتكلم.

٣. المقـدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تناول هذا البحث دراسة تأثير بعض الزوائد في إعراب الكلمات التي تتصل بها من وجهة نظر اللغويين العرب القدماء، ثم من وجهة نظر اللغويين المستشرقين والعرب المحدثين. وبالنظر إلى الأهداف بوصفها الموجِّه الذي يوصل إلى النتائج، فإنَّ الهدف الرئيس من هذا البحث هو معرفة الآثار التي تحدث في إعراب بعض الأسماء والأفعال بسبب دخول بعض الزيادات في أواخرها. وقد فرضت طبيعة البحث دراسته دراسة عرضية وصفية تحليلية لتلك التغيرات والآثار التي يتعرض لها الإعراب في تلك الأسماء والأفعال من وجهتي نظر اللغويين القديمة والحديثة، وذلك على النحو الآتي:

٣. ١. تأثير الزيادات في إعراب بعض الأسماء، وهي: المضاف إلى ياء المتكلم، والاسم المؤنث، والمثنى، والاسم المجموع على حدِّه(جمع المذكر السالم)، وجمع المؤنث السالم، والزيادات التي أثَّرت في إعراب هذه الأسماء هي: ياء المتكلم، والزيادة الدالة على التثنية والجمع.

٣. ٢. تأثير الزيادات في إعراب الفعل المضارع، وهي: علامات تثنية فاعله، وجمعه، وتأنيثه، أي: ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة، ونونا التوكيد (الخفيفة والثقيلة). وذلك على النحو الآتي:

٣.١. تأثير الزيادة في إعراب بعض الأسماء:

٣. ١. ١ تأثير الإضافة في إعراب المضاف: لا يتأثر إعراب الاسم عند إضافته إلا في حال إضافته إلى ضمير المتكلم، وقد اختلفت وجهات نظر اللغويين إلى هذا التأثر، وذلك على النحو الآتي:

لقد أخبر سيبويه (د. ت، ٢/ ٣٦٨ – ٣٦٩) أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني)؛ نحو: ضربني وقتلني وإنني ولعلني. وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء؛ نحو: غلامي وعندي ومعي. إلاَّ أنَّ سيبويه والنحاة من بعده لم يفرقوا بين ياء المتكلم وغيرها من الضمائر المجرورة نحو كاف المخاطب وهاء الغائب، على الرغم من أنَّها تمتاز عن غيرها من الضمائر بالمميزات الآتية:

١. "أنَّ هذه الياء تكسر ما قبلها، تقول: هذا غلامِي، ورأيت غلامِي، فتكسر المرفوع والمنصوب" (المبرد، د. ت، ٤/ ٢٤٨).

٢. "حذفها مع بقاء الكسرة قبلها لتدل عليها.

٣. قلبها ألفًا بعد فتح ما قبلها نحو: (غلامَا).

٤. حذفها بعد قلبها ألفًا وإبقاء الفتحة لتدل عليها" (ابن عقيل، ١٩٩٦، ٢/ ٨٤(حاشية).

وقد علَّل ابن يعيش (د. ت، ٣/ ٣١ – ٣٢) قلب حركتي الرفع والنصب (الضمة والفتحة) كسرة في المضاف إلى الياء بقوله: "وإنَّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم؛ ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أنَّ ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يُكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا غلامُو فتذهب صيغة الإضافة وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها فكنت تقول: رأيت غلامَا، فلمَّا كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة"، وإنَّما قال: على لغة من فتحها ليبرر انقلابها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإلاَّ فهي تُقلب ألفًا وإن لَّمْ تفتح؛ لتناسب فتحة ما قبلها. وعلى الرغم من أنَّهم أدركوا أنَّ ضمة الرفع وفتحة النصب قلبتا كسرة لمناسبة الياء إلا أنَّهم اختلفوا في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور أنَّه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاث.

الثاني: مذهب ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي الجرِّ بالكسرة الظاهرة. قال في شرح التسهيل: "وأما في حال الجرِّ فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدَّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه" (ابن مالك، ١٩٩٠، ٣/ ٢٧٩).

الثالث: مذهب ابن جني(د. ت، ٢/ ٣٥٦) بأنَّه لا معربٌ ولا مبنيٌّ. ورُدَّ بأنَّ القسمة العقلية تقضي بانحصار هذا المعنى في القسمين المذكورين المعرب والمبنيِّ وهذان ضدَّان لا واسطة بينهما لأن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسمي النفي والإثبات ، وليس بينهما ما ليس بمثبت ولا منفيٍّ.

الرابع: مذهب الجُرجانيِّ وابن الخشاب وابن الخبَّاز، والمطرزي، وهو الظاهر من قول الزمخشري، بأنه مبنيٌّ لإضافته إلى المبنيِّ. ورُدَّ بإعراب نحو:(غلامه ، وغلامك ، وغلامي) (ابن مالك، ١٩٩٠، ٣/ ٢٧٩، والصبان، ١٩٩٩، ٢/ ٨٨٩). ويرى العكبريُّ (٢٠٠٠، ص ص١٥١ – ١٥٢) أنه معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقلة، ومبنيٌّ تارة وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء، لذلك أشبه الحرف، ويرى أنه ليس خصيٌّ لأنَّ الخصيُّ ذكر على التحقيق، وإنما يمكن تسميته خنثى مشكلًا؛ لأنَّ الخنثى ليس بذكر ولا أنثى.

تقتضي الإضافة أحكامًا عامة، وفي مقدمتها إعراب المضاف على حسب موقعه في الجملة، وجرُّ المضاف إليه دائمًا و...

لكن الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكامًا أخرى في ضبط ياء المتكلم، وضبط الحرف الأخير من المضاف، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- يجب كسر آخر المضاف، وبناء ياء المتكلم على السكون أوِ الفتح في محل جرٍّ، في أربع حالات:

١. عندما يكون المضاف اسمًا مفردًا صحيحًا، نحو: نفس ومال.

٢. عندما يكون المضاف اسما مفردا معتلا شبيها بالصحيح، نحو: صفوٍ، وبغيٍ.

٣. عندما يكون المضاف جمع تكسير صحيح الآخر، نحو: رفاقي.

٤. عندما يكون المضاف جمع مؤنث سالمًا، نحو: زميلاتي، وحكمه: الرفع بضمة مقدرة، والنصب والجر بالكسرة الظاهرة طبقا للرأي الأسهل، أو مقدرة طبقًا للرأي الآخر. ويدخل في حكم الصحيح عند إضافته للياء الأسماء الخمسة: (أب – أخ – حم – فم – هن) ودخولها قائم على الرأي الشائع الذي يقضي بعدم إرجاع اللام المحذوفة عند إضافتها للياء، وهناك رأيٌ آخر يقضي بوجوب رد المحذوف (اليمني، ١٩٩٩، ١/ ٣٠٩ – ٣١٢، والاستراباذي، ٢٠٠٠، ٢ / ٣٣٩ – ٣٤٠).

ثانيا- يجب تسكين آخر المضاف، وبناء الياء على الفتح فقط في الأحوال الأربعة الآتية:

١. أن يكون المضاف اسمًا مقصورًا، نحو: هدًى و هدايَ، ومن العرب من يقلب ألف المقصور ويدغمها في الياء فيقول: هُدَيَّ.

٢. أن يكون المضاف اسمًا منقوصًا، نحو: هادِيَّ.

٣. أن يكون المضاف مثنًّى أو شبهه، مرفوعًا أو غير مرفوع، نحو: يدايَ ويديَّ.

٤. أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا أو شبهه، مرفوعًا أو غير مرفوع، نحو: مشاركيَّ، وأصلها في الرفع: مشاركون لي، ثمَّ حُذِفَتِ النون للإضافة فصارت: مشاركُوي، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم وكُسر ما قبلها، فصارت: مشاركِيَّ. ويبقى ما قبلها مفتوحا في المعتل منعًا للبس، نحو: مرتضَيَّ ومصطفَيَّ(ابن مالك، ١٩٩٠، ٣/ ٢٧٨ – ٢٨٢، وحسن، د. ت، ٣/ ١٧١ – ١٧٩).

ويبدو لي أنَّ هناك فرقًا بين ياء المتكلم وغيره من ضمائر الإضافة، فياء المتكلم ضمير حركي (صائت) في حين أنَّ بقية الضمائر حرفية (صامتة)، ذلك أنَّ الضمائر المتصلة في العربية نوعان:

١. ضمائر حرفية، نحو: الكاف والهاء والنون ... إلخ.

٢. ضمائر حركية، نحو: الواو، والياء، والألف (شاهين، ١٩٨٠، ص ص٣٢ – ٣٣، ٨٨ – ٩٣، والشايب، ١٩٨٩، ص ص ٥٩ – ٦٧). فياء المتكلم ما هي إلاَّ كسرة تدل على المتكلم المنصوب والمجرور، إلاَّ أنَّهم فصلوا بينها وبين حركات الفعل وما يشبهه من الحروف بالنون ليَقُوا الفعلَ، وشِبهَه من الحروف الناصبة من الكسر، وذلك نحو: ضربنِي، يضربنِي، إنَّنِي، ليتَنِي. ولم يفصلوا بينها وبين حركات المضاف إليها لثقل نطقها لو قالوا: غلامُنِي وعندَنِي ومعَنِي. فأدَّى عدم الفصل بينهما إلى نشوء ازدواجات حركية بين كسرة المتكلم (ي) وحركات الإعراب الثلاث نحو: هذا قلمُي، وكسرتُ قلمَي، وكتبت بقلمِي، فقلبت ضمة الرفع كسرة، وكذلك فتحة النصب؛ لتناسب كسرة المتكلم (ي) إذ لو لم تقلبا ستقلب كسرةُ المتكلم (ي) ضمةً (و) وفتحةً (ا)؛ لتجانسهما وستذهب بذلك علامة إضمار المتكلم المجرور. ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

١- قَلَمُ + ـِ ← قَلَمُي: قـ لـ ـَ مُـِ (بقلب ضمة الرفع كسرة) ← قـ لـ ـَ مـِ ← قَلَمِي.
٢- قَلَمَ + ـِ ← قَلَمَي: قـ لـ ـَ مَـِ (بقلب فتحة النصب كسرة) ← قـ لـ ـَ مـِ ← قلمِي.
٣- قَلَمِ + ـِ ← قـ لـ ـَ مـِ ← قَلَمِي.

وبذلك يتضح جليًا أنَّ علامة رفع المضاف إلى ياء المتكلم هي الضمة المنقلبة كسرة؛ لتناسب كسرة المتكلم، وأنَّ علامة نصبه الفتحة المنقلبة كسرة للمناسبة أيضًا، أمَّا علامة جرِّه فالكسرة الظاهرة؛ لأنها متماثلة مع كسرة المتكلم لذلك بقيت على حالها، وهذا معناه أن ضمير المتكلم لم يؤثر في إعراب المضاف إلا في حالي الرفع والنصب، لثقل الانتقال من الضمة والفتحة إلى الكسرة، فقلبوا ضمة الرفع وفتحة النصب كسرة؛ لتناسبا كسرة المتكلم، أي ما أسموه (ياء المتكلم). وهذا الإعرابُ يتفقُ مع ما ذهب إليه ابن مالك من إعراب في حالة الجرِّ، وأيَّده من المحدثين عباس حسن(د. ت، ٣/ ١٧١) إذ يقول: "ولا داعي لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة. وهذا أنسب لبعده من التكلُّف والتعقيد، والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها؛ لأنَّه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة"، ويختلفُ مع ما ذهب إليه بقية النحاة في الأحوال الثلاث وابن مالك في حالي الرفع والنصب. وهذا القول ينطبق كذلك على المعتل الشبيه بالصحيح، نحو: دلوي و ظبيي، وجمع التكسير نحو: رفاقي وكتبي، والأسماء الخمسة على الرأي الشائع، أمَّا على الرأي الآخر والذي يبقي على حركة العين ثم تقلب كسرة، فتقلب ضمة الرفع(و)، وفتحة النصب كسرة وتدغمان في كسرة المتكلم على النحو الآتي:

١- أَبَوُي: أ ـَ ب ـَ و ـُ ـِ (بقلب ضمة الرفع كسرة)← أ ـَ ب ـَ و ـِ ـِ(بحذف الواو) ←
أ ـَ ب ـَ ـِ ـِ(بكسر العين) ← أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ (بإدغام الكسرة المنقلبة عن ضمة الرفع في كسرة المتكلم وفتح كسرة المتلكم) أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ + ـَ ←أَبِيَّ.

٢- أَبَوَي: أ ـَ ب ـَ و ـَ ـِ (بقلب فتحة النصب كسرة) ← أ ـَ ب ـَ و ـِ ـِ(بحذف الواو) ←
أ ـَ ب ـَ ـِ ـِ (بكسر العين) ← أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ (بإدغام الكسرة المنقلبة عن فتحة النصب في كسرة المتكلم وفتح كسرة المتكلم) أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ + ـَ ← أَبِيَّ.

٣- أَبَوِي: أ ـَ ب ـَ و ـِ ـِ(بحذف الواو)← أ ـَ ب ـَ ـِ ـِ(بكسر العين) ← أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ (بإدغام كسرة الجرِّ في كسرة المتكلم وفتح كسرة المتكلم) أ ـَ ب ـِ ـِ ـِ + ـَ ← أَبِيَّ.

وبذلك يتأكد أنَّ ما ذهب إليه المُبرِّدُ والكوفيونَ صحيح، ولكنْ هذه الياء علامة الإعراب في حال الجرِّ ومنقلبة عنها في حالي الرفع والنصب وليست لامَ الكلمة كما ذكروا. والإضافة إلى الياء في هذه اللغة جاءت على قياس الإضافة إلى بقية الضمائر في ما أسموه الأسماء الستة، إلا أنهم قلبوا حركتي الرفع والنصب مع الياء كسرة، وكسروا العين، وفي بعض مناطق اليمن الجنوبية لهجة شبيهة بهذه اللغة، إذ يبقون على فتحة العين، لكنهم لا يقلبون حركتي الرفع والنصب كسرة كما يفعل أصحاب هذه اللغة، بل يقلبون حركتي النصب والخفض ضمة، ويضمون العين فتصير: أَبُوي في الأحوال الثلاث.

أمَّا جمع المؤنث السالم فتقلب ضمة الرفع كسرة، أما فتحة النصب فقد قُلبت كسرة للمخالفة، ويجرُّ بالكسرة الظاهرة، وأمَّا المقصور فلا تأثير لكسرة المتكلم في إعرابه على اللغة المشهورة نحو عصايَ، لكن بعض العرب يقيسه على الصحيح فيقلب الفتحة كسرة نحو: عصيَّ وقفيَّ وهديَّ، وأما المنقوص فتدغم كسرة الإعراب(ي) في كسرة المتكلم، وذلك نحو: قاضيَّ، وأما المثنى فلا أثر لكسرة المتكلم في إعرابه، أما في المذكر السالم فتقلب ضمة الرفع(و) كسرة(ي) وتدغم في كسرة المتكلم(ي)، كما تدغم الكسرة في النصب والجرِّ فيها أيضًا، فتصير على صورة واحدة في الأحوال الثلاث: نحو مسلمِيَّ.

٣. ١. ٢. تأثير زيادة التأنيث في إعراب الاسم المؤنث: حين تدخل تاء التأنيث على الاسم المذكر تصبح حركة الإعراب بعدها، ويُحَرَّكُ لام الكلمة (حرف الإعراب سابقًا) في الغالب بالفتح وبالسكون نادرًا، وذلك نحو: مسلمٌ ← مسلمَةٌ، و أخٌ ← أخْتٌ. وحين تدخل الألف الممدودة يظهر الإعراب بعد الهمزة، وذلك نحو: أحمرُ ← حمراءُ. لكن المشكلة في إعراب الأسماء المؤنثة بالألف المقصورة إذ لا يظهر الإعراب في أواخرها؛ لأنَّك "إذا قلت: هذه حُبلى، فالضمة في الألف مقدرة، وكذلك رأيت حُبلى الفتحة فيها مقدرة، ومررت بحبْلى، الفتحة فيها (أيضًا) مقدرة دون الكسرة؛ لأنَّ الاسم لا ينصرف وما لا ينصرف في موضع الجرِّ مفتوح نحو مررت بأحْمَدَ"(الباقولي، ١٩٩٠، ١/ ٢٣٥).

يقول الجرجانيُّ(١٩٨٢، ٢/ ٩٨٥ – ٩٨٦): اعلم أنَّ ألف التأنيث في نحو: حُبلى وبُشرى قائم مقام سببين، وذلك أنَّ الألف للتأنيث كالتاء في طلحة، والكلمة تصاغ عليها؛ إذ لا يكون في الكلام نحو: حُبْلٍ وبُشْرٍ تُضَمُّ إليه الألف، فتقول: بُشرى وحبلى كما يكون في نحو: ضاربٍ تُضَمُّ إليه التاء فيقال: ضاربة، ففي حبلى وبشرى علم تأنيث بإزاء التاء في طلحة ولزوم التأنيث. وإذا كان كذلك جرى مجرى تأنيثين: أحدهما لفظيٌّ يتمثل في الألف نفسها، والثاني معنويٌّ يتمثل في لزوم التأنيث للكلمة من حيث أنه صيغ على الألف وهذا ما عناه بقوله في أول الباب: متى اجتمع سببان أو تكرر سبب، لأنَّ هذا إذا كان فيه تأنيثان كان سببًا متكررًا.

ولسنا نعني بلزوم التأنيث أنَّ كلمة واحدة لا يسقط منها علم التأنيث في بعض الأحوال. فلا يصحُّ أن يقال: أنَّ التاء في حمزة اسم امرأة، وطلحة اسم رجل لازم، لأنا نعني بلزوم التأنيث أنَّ هذه العلامة قد وضعت على أن تصاغ عليها الأسماء فلا يكون في الكلام اسمٌ مستقرٌّ لمذكر ثم يدخله الألف دخول التاء في ضارب وضاربة. ولكونها متصلة بالاسم وصادرة معه في أول أحواله كان صيغة المؤنث في الصفات غير صيغة المذكر نحو: سكران وسكرى، ولم يقل: سكران وسكرانة، كما يقال: ضارب وضاربة فلا تُغير صيغة التذكير لأجل التاء ... وإذا كان الألف مفارقًا للتاء في أنَّ الكلمة تصاغ عليها لم يكن حكمها حكم التاء وكان لزومها سببًا آخرَ على ما ذكرنا.

ولا فصل بين أن تسمي بنحو: بشرى وحبلى رجلا وبين أن تسمي امرأة، إلا أنه إذا كان اسم امرأة كان أذهب في منع الصرف؛ لأنه يجتمع فيه ألف التأنيث والتعريف والتأنيث المعنويُّ فاعرفه.

ويقول الجرجاني(١٩٨٢، ١/ ١٠٦) أيضًا: "غيَر أنَّ بين ألف عصًا وألف حُبْلَى فصلًا، وهو أنَّ ألفَ عَصًا منقلبة عن واوٍ متحركة، وليس ألف حُبْلَى بمنقلبة عن حرفٍ، فالأصل في تقدير الإعراب نحو عصًا؛ لأنك تَقْدِرُ على أن تقول : إنَّ الألف منقلبة عن حرف مرفوع أو منصوب أو مجرور، ولا تقدرُ على ذلك في حُبْلَى؛ لأنَّ ألفه ليس بمنقلبة عن شيءٍ وإنما هو زيادة محضة غير أنه محمول على عَصًا من حيثُ يقال: إنَّ الألف في تقدير الاختلاف، بمعنى أنك لو أوقعت موقعه ما يتحرك ، لكان اختلاف الحركات موجودًا فيه".

يُفهم من كلام الجرجاني (١٩٨٢) السابق أنَّه يرى أنَّ في نحو: حبلى وبشرى تأنيثين: أحدهما: لفظيٌّ وهو الألف، والآخر: معنويٌّ وهو لزوم التأنيث للكلمة، كما يرى أن الإعراب يُقدَّر على الألف كما يُقدَّر على ألف عصًا، ويبدو لي أنَّ التأنيث في حبلى وبشرى ونحوهما معنويٌّ فقط، مثل: مريم ومرضع وحامل وليس لفظيًّا مثل: ضاربةٍ وفاطمةٍ كما توهَّم النحاة، فهم يرون أنَّ الألف في (حُبْلَى) بمنزلة التاء في (ضاربة). كما يبدو لي أنَّ الألف في (حُبْلَى) ونحوها، ليست زائدة للتأنيث كما زعم النحاة، بل هي من أصوات الكلمة، فإما أن تكون هذه الكلمات معربة، ويكون حرف إعرابها محذوف وهو (الياء)، بدليل حُبْلَيان، وحُبْلَيات، وتكون الألف منقلبة عن الضمة في الرفع، وفتحة النصب، ومنقلبة عن الكسرة في حال الجرِّ، كما هو الحال في عصًا ونحوها، أي أنَّ أصلها في الرفع حبلِيُ، ثم حذفت الياء تخفيفًا للثقل فالتقت ضمة الرفع مع فتحة اللام وهذا يحتمُّ رسم الضمة هكذا (و)، فصارت: حبلَو، ثم قُلِبَتِ الضَّمة فتحة(ى) فصارت: حُبْلَى. أي: ayu ← au ← aa. فهي مرفوعة بالضمة المنقلبة فتحة للمناسبة. وفي النصب حُبْلَيَ، ثم حذفت الياء فالتقت فتحة النصب مع فتحة اللام فرسمت فتحة النصب(ى) لوقوعها

بعد فتحة فصارت: حُبْلَى. أي: aya ← aa. فهي منصوبة بالفتحة الظاهرة(ى). وفي حال الخفض: حُبْلَي ثم حذفت الياء فصارت: حُبْلَي، ثم قُلِبت كسرة الجرِّ فتحة فصارت: حُبْلَى. أي: ayi ← ai ← aa. فهي مجرورة بالكسرة المنقلبة فتحة للمناسبة. وإن جعلناها ممنوعة من الصرف فيحدث لها ما حدث في النصب. فتكون مجرورة بالفتحة(ى) نيابة عن الكسرة لمنعها من الصرف.

والدليل على أنَّها معربة ظهور حرف الإعراب عند التثنية والجمع بالألف والتاء نحو: حبليان، وحُبْليات، وأنَّها تجمع على حدِّ التثنية على قياس ما أسموها الأسماء المقصورة فيقال: حُبْلَونَ كما يقال: مصطفَونَ، وهذا معناه أنها معربة وحرف إعرابها الياء. يذكر برجشتراسر (١٩٩٤) أنَّ "الألف المقصورة توجد في العبرية والآرامية، وهي أحيانًا: (ay) نحو: Śāray اسم علم في العبرية؛ ṭuʿyay أي الضلالة في السريانية. وأحيانًا تكون(ē) نحو: ʿeśrē أي: عشرة في العبرية. وrēʿoḥ في الآرامية العتيقة، وهي تطابق تماما (أخرى) العربية" (١١٥).

يقول عبدالتواب (١٩٩٧، ص٢٦٣): "ويرى بعض المحدثين(عمايرة، ١٩٩٣، ص٧٥)، أنَّ الألف المقصورة والممدودة في العربية، تطور عن تاء التأنيث في السامية الأولى. والسبب في هذا ما رآه من تطوُّر هذه التاء في العبرية والآرامية إلى ألف المدِّ. والحقيقة أنَّ وجود (الياء) فيما تبقى من أمثلة الألف المقصورة في العبرية والآرامية التي عرضناها من قبل يجعلنا نرى سلفًا آخر للألف المقصورة غير تاء التأنيث هو (الياء). أي أنَّنا نتصور أصل كلمة (حُبْلَى) مثلًا على النحو الآتي: حُبْلَيُ = حُبْلَيْ = حُبْلَيَ = حُبْلَى. وهذا يعني أنَّ أصل هذه الألف: ayu = ay = e = ā. على العكس من تاء التأنيث التي تطورت في العبرية والآرامية على النحو الآتي: at = ah = ā".

وإمَّا أنَّ هذه الكلمات مبنية على الألف، كغيرها من المبنيات، فتكون في محل رفع، أو نصب، أو جرٍّ، وهذا الرأي يؤيده لزوم الألف فيها كلزومه في بعض المبنيات نحو: متى، وأنى ولدى ونحوها، فلا يكون اسم معرب ولا حرف إعراب له، فإما أن نقرَّ بوجود حرف الإعراب فيها، أو نقول إنَّها مبنية. لقد قدر النحاة حركات الإعراب على الألف في حبلى ونحوها، قياسًا على نحو: الهدى وأعمى، لكن هذه الأسماء لها حروف إعراب محذوفة، فكيف تقاس عليها وهي لا حرف إعراب لها؟

٣. ١. ٣. تأثير زيادة التثنية والجمع في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم: يرى النحاة العرب أنَّ الزيادة الداخلة على الاسم المفرد للدلالة على تثنيته أو جمعه على حدِّ التثنية (جمع مذكر سالم) هي:

١- حروف المدِّ واللِّين: الألف ، والواو ، والياء.

٢- نون مكسورة في التثنية مفتوحة في الجمع (سيبويه، ب. ت، ١/ ١٧ – ١٨). ثُمَّ اختلفوا حول حقيقة حروف المدِّ واللِّين في المُثَنَّى والمجموع على حدِّه، وقدْ تناول المُبَرِّدُ(ب. ت، ٢/ ١٥٣ – ١٥٥)، والأنباريُّ(١٩٦١، ١/ ١٧، و٢/ ٣٣)، والعُكْبَرِيُّ (٢٠٠٠، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤)، قضية الخلاف فيها "مُظهِرِينَ مذاهبه الخمسة:

١- مذهب سيبويه القائل إنَّهما حرفا إعراب.

٢- مذهب الأخفش القائل إنَّهما دليلا إعراب، وتبعهُ في هذا المُبرِّدُ والمازنيُّ.

٣- مذهب أبي عُمرَ الجَرْمِيِّ القائل إنَّ انقلاب الألف إعراب.

٤- مذهب الكوفيين وقطرب القائل إنَّهما إعراب.

٥- الزَّجَّاجُ يقول: المثنى مبنيٌّ كالجمع"(العيشي، ١٩٩٨، ص ص ٥١٠ – ٥١١).

و"للنُّحاة في نوني المثنى والجمع الذي على حدِّه(سبعة) مذاهب تنتظِمُها اتِّجاهاتٌ ثلاثةٌ مع اختلاف فيما بين بعضها ، هي:

١ - الاتجاه التعويضي ويضمُّ أربعة مذاهب.

٢ - اتجاه الدلالة الفارقة وعليه (مذهبان).

٣ - اتجاه القائلين أنَّ النون هي التنوين وعليه مذهب واحد"(العيشي، ١٩٩٨، ص ٥١١). وتلك المذاهب هي:

الأول: "- وهو رأي ابن مالك (١٩٩٠، ١/ ٧٥ – ٧٦) - أنَّها لرفع توُّهم الإضافة في نحو: رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة، والمقصور، والمنقوص، نحو: هذان والخوزلان، ومررت بالمهتدين، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى فيما ذكر.

الثاني: أنَّها عوض من حركة المفرد، ونسبه الأندلسي(١٩٩٨، ١/ ٢٩٥) للزجاج، ورده ابن مالك بأنَّ الحروف نائبة عنها فلا حاجة إلى التعويض بالنون. قال الأندلسي: وهذا بناءً على رأيه أنَّ الحروفَ إعرابٌ.

الثالث: أنَّها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ٢٩٥ - ٢٩٦)، ووجهه بأنَّ الحركة عوِّض منها الحرف، ولمْ يُعوَّضْ من التنوين شيء، فكانت النون عوضًا عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين. ورُدَّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثُنِّي، وبأنَّ التنوين إنَّما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا؛ لأنَّ التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلمْ يَحْتَجْ إلى فارقٍ، وإنَّما حذفت في الإضافة، لأنَّها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

الرابع: أنَّها عوض من الحركة والتنوين معًا، وعليه ابن ولاَّد، وأبو عليٍّ، وابن طاهر، والجزوليُّ (الأندلسي، ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧). ورُدَّ بما سبق في المذهبين قبله، وبثبوتها في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف.

الخامس: أنَّها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثنى مالا ينصرف. ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصًا، وقاضٍ. وغير عوض فيما خلا عنهما كمثنى حُبلى، وهذا، والذي. وعليه ابن جنِّي (١٩٩٣، ٢/ ٤٤٩ – ٤٧٠).

السادس: أنَّها فارقة بين رفع المثنى، ونصب المفرد؛ لأنَّك إذا قلت: زيدَا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثُمَّ حُمل سائر التثنية والجمع على ذلك. وعليه الفرَّاء (العكبري، ٢٠٠٠، ص ٢١١).

السابع: أنَّها التنوينُ نفسُه، لأنَّ الأصل بعد تحقُّق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنَّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نونًا. نقله ابن هشام الخضراوي والأندلسي (١٩٩٨). "قال: ولا يَرِدُ أنَّه لا تنوينَ في تثنية ما لا ينصرف والمبنيِّ، لأنَّا نقول: لمَّا ثُنِّيَ زال شبه الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل، فعاد التنوينُ" (السيوطي، د. ت، ١/ ١٧٩ – ١٨٠).

ويرى بعض علماء الساميات ومن اتبعهم من المحدثين العرب أنَّ المثنى وجمع المذكر السالم يصاغ بتطويل صوت المدِّ القصير في المفرد وإلحاقه نونًا فـ"جمع المذكر السالم في الواقع إنَّما يرفع بالضمة أيضًا كغير السالم إلاَّ أنَّها الضمة الممطولة فرقًا بينه وبين المفرد فـ (زَيْدُونَ) مثلًا هو (زَيْدٌ) مضموم الآخِر وهو الدال، إلاَّ أنَّ ضمته طويلة وطول الضمة هو الذي يميزه عن المفرد، كذلك حافظت اللغة على طول هذه الضمة بإلحاقها نونًا مفتوحة، لأنَّ المدَّ في الآخِر إذا لمْ يُدَعَّمْ يكون عرضة للقبض، والحذف أحيانًا، أمَّا في حالة الجرِّ فهو مجرور بالكسرة أيضًا، ولكنَّها كسرة ممطولة، ولمْ يستطيعوا نصبه بالفتحة لأنَّهم كأنَّهم أدركوا أنَّه سيلتبس بالمثنى"(المخزومي، ١٩٨٦، ٥٥ – ٥٦).

ويلاحظ أنَّ الزيادة عند القدماء والمحدثين واحدة إلاَّ أنَّ المحدثين يرون الواو والياء والألف حركات طويلة في حين يراها القدماء حروف مدٍّ ولين . ويُرَدُّ على قول القدماء بأنَّ المدَّ واللين لا يأتي من حركتين كلتيهما زائدتين بل من حركة أصلية في الكلمة وأخرى زائدة داخلة المعنى أو من حركتين أصيلتين. ويُرَدُّ على قول المحدثين بأنَّ الإشباع محله الشعر لا الاختيار. "وقد فسَّر سيبويهِ(د. ت، ١/ ١٨) وجود النون في المثنى وجمع المذكر السالم تفسيرًا لم يكن على ثقة منه، إذ قال: "كأنَّها عِوَضٌ لما مُنِعَ من الحركة والتنوين"، فالمُبَرِّد هو مصدر القول بالبدلية ، وهو القول الذي ردَّدته كتب النحو طوال القرون ، وهو كأيِّ قول صدر عن المبرد وغيره من قدماء النحاة كان تطاول الزمان قد أضفى عليه القداسة حتى وصل الأمر بالسلفيين من النحاة أن يرموا كل من يحاول تصويب خطأ أو تقويم اعوجاج بالسعي إلى هدم التراث"(المخزومي، ١٩٨٦، ٥٥ – ٥٦).

والذي يبدو لي أنَّ التثنيةَ تكون بإقحام فتحة دالة على التثنية (حشوًا) بين حرف الإعراب وحركته (حركة الإعراب)، ثُمَّ يترتب على ذلك عدد من التغيرات اللفظية والكتابية، أمَّا اللفظية فنشوء المدِّ واللين المكون من فتحة التثنية وحركات الإعراب الثلاث، وأمَّا الكتابية فرسم حركات الإعراب: (و ا ي) لأنَّها صارت بعد حركة، ورسم التنوين نونًا لأنَّه صار بعد حركتين ، فالنُّون هي التنوين في المفرد وإنَّما حُرِّكَتْ تخلُّصًا مِنَ المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص). فالأصل في: جاء الزيدَانِ، ورأيت الزيدَينِ، ومررت بالزيدَينِ: زيدٌ، وزيدًا، وزيدٍ، ثُمَّ زِيدَتْ فتحة التثنية بين الدال

وحركاته فصارت: زَيْدَون، زَيْدَان، زَيْدَين، ثُمَّ قلبت ضمة الرفع (و) فتحة (ا) لثقلها بعد الفتحة والتباسها بجمع المنقوص "لأنَّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاءني الزَّيْدَون ، لالتبست بجمع المنقوص في مثل: مُصْطَفَون فقلبت لذلك الواو في التثنية ألفًا حَمْلاً على(يَاجَلُ) لأنَّ أصله: (يَوْجَلُ)"(ابن عصفور، ١٩٩٩، ١/ ١٢٥)، ثُمَّ قلبت فتحة النصب (ا) كسرة (ي)، ثُمَّ حُرِّكَتِ النُّون بالكسر "وكسر النُّون في المثنى لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطُرَّ إليه أَنْ يُكسرَ"(الاستراباذي، ٢٠٠٠، ١/ ٧٤)، فصارت: زَيْدَانِ (رفعًا)، و زَيْدَينِ (نصبًا وجرًّا).

وبعد أنْ ثبت أنَّ الزيادة الدالة على التثنية فتحة، وعرفنا ما حدث للاسم من تغيرات صوتية، يتضح لنا جليًّا أنَّ إعرابَ المثنى في حال رفعه الضمةُ المنقلبةُ فتحةً (ا) تخفيفًا وفرارًا من اللبس بجمع المنقوص، وفي حال نصبه الفتحةُ المنقلبةُ كسرةً (ي) لكي يكون الباب على سَنَنٍ واحدٍ وللشبه بين المنصوب والمجرور. أمَّا في حال جرِّه فالكسرة(ي)، ويتضح كذلك أنَّ عَلَمَ التثنيةِ هو (الفتحة) وليست الألف والياء، كما يلاحظ سلامتها من التغيير لعدم استثقالها(الاستراباذي، ٢٠٠٠، ١/ ٧٤). وسلمت كذلك حركة الجرِّ من التغيير. في حين اختفت حركة الرفع وحركة النصب وظهرت بدلاً عنهما الفتحة والكسرة للأسباب الصوتية والمعنوية الآنف ذكرها.

وأمَّا الجمع الذي على حدِّ التثنية (جمع المذكر السالم)، فيكون بإقحام الضمة الدالة على الجمع (حشوًا) بين حرف الإعراب وحركته، فينشأ بسبب دخولها الإزدواج الحركي بين ضمة الجمع وحركات الإعراب، وترسم حركات الإعراب: (و ا ي)، والتنوين نونًا مفتوحة، فعند جمع نحو: (زيدٌ، زيدًا، زيدٍ) على حدِّ التثنية تمرُّ بالخطوات الآتية:

١- أُقْحِمَتْ ضمة الجمع بين الدال وحركته فتصير في الأحوال الثلاث: زَيْدُون، زَيْدُان، زَيْدُين.

٢- قُلِبَتْ فتحة النصب (ا) كسرة (ي)؛ لتعذر نطقها بعد ضمة الجمع، ولمْ تُقْلَبْ ضمة؛ لأنَّ الرفع مشترك بين الاسم والفعل والجرُّ مختص بالأسماء فكان إلحاقه به أولى، ولأنَّ النصب أخو الجرِّ لأنَّه يوافقه في الإضمار وفي وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة، فلمَّا استويا في اللفظ سُوِّيَ بينهما في المعنى(الأنباري، ١٩٩٩، ص ٦٣) فصارت: زَيْدُون، زَيْدُين، زَيْدُين.

٣- قُلِبَتْ ضمة الجمع في حالي النصب والجرّ كسرة لاستثقالها "قبل الياء الساكنة لو أُبقيت، والتباس الرفع بغيره، وبطلان السعي، لو قُلِبَتِ الياءُ لِضَمَّةِ ما قبلها واوًا"(الاستراباذي، ٢٠٠٠، ١/ ٧٤) فصارت: زَيْدُون، زَيْدِين، زَيْدِين.

٤- ثُمَّ حُرِّكَتِ النونُ بالفتح "للفرق، فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الفتحة وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة"(الاستراباذي، ٢٠٠٠، ١/ ٧٤) فصارت في صورتها النهائية: زَيْدُونَ (رفعًا)، و زَيْدِينَ (نصبًا وجرًّا). ويلاحظ من صورة الجمع النهائية أمران: أحدهما: تغيُّر ضمة الجمع في حالي النصب والجرِّ للتنافر، وثباتها في حال الرفع للتجانس. **والآخر**: تغيُّر فتحة النصب (ا) وثبات علامتي الرفع والجرِّ. ويلاحظ أنَّ علامة الرفع هي الضمة(و)، وعلامةَ النصب الفتحة المنقلبة كسرة(ي) وليس الكسرة؛ لأنَّ الكسرةَ عَلَمُ الجرِّ وليست عَلَمَ النصبِ، وعلامةُ الجرِّ هي الكسرة (ي). وهذا الرأْيُ في الزيادة الدالة على التثنية والجمع الذي على حدِّها يُؤكد صحة ما ذهب إليه الكوفيون وقطرب من البصريين من أنَّ الألف والواو والياء إعراب (الأنباري، ١٩٦١، ٢/ ٣٣، والعكبري، ٢٠٠٠، ص ٢٠٤. ولكنَّها ليستْ حروفًا كما ذكروا وإنَّما هي حركات كما أوضحنا. كما يُؤكِّد صحة ما ذهب ابن هشام الخضراوي وأبو حيان نقلاً عن الفراء واختاره السيوطي مِنْ أنَّ النُّون في المثنى والجمع الذي على حدِّه هي التنوين نفسه(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ٢٩٨ – ٢٩٩، والسيوطي، ب. ت، ١/ ١٨٠)، وهو ما ذهب إليه من المحدثين عبد الصبور شاهين(١٩٨٠، ص ٣٦) إذْ يقول: "وماهي إلاَّ التنوين بكلِّ خصائصه وملامحه، لا عوض عنه"، وعبدالله العلايلي(د. ت، ص ٢٤٣) إذ يقول: "والشيء الملفت حقًا هذا التناظر الشديد بين جمع المذكر السالم وبين المفرد المنون ففي حالة الرفع في المفرد تقول: (زيدٌ) بحيث لو مُدَّتِ الضَّمة قليلًا مع الاحتفاظ بالتنوين نشأ منها (زيدون) وكذلك في المثنى مما يظهر معه أنَّ النون في الجمع تنظر حقيقة إلى التنوين في المفرد".

٣. ١. ٤. تأثير زيادة الجمع في إعراب جمع المؤنث السالم: "للنحاة في تحليل لاصقة (الألف والتاء) من ناحية تكوينها الصوتي آراء مختلفة، عرضها ابن يعيش(د. ت، ٥/ ٦)، وذهب إلى أنَّهم اختلفوا في هذه الألف والتاء، فقيل: إنَّ التاء للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد، وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع، والذي عليه الأكثر أنَّ الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل، والذي يدل على ذلك مسوغان: أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي للإفراد في قولك: مسلمة: مسلمات فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى؛ لئلا يجمع في بنية كلمة واحدة بين لاصقتي تأنيث، وثانيهما: إسقاط أحدهما يؤدي إلى سقوط المعنى، وهذا يعني أنه إذا أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث"(النجار، ٢٠٠٥، ص ١٦٦).

و"يرى بعضُ علماء السَّاميات أنه يصاغُ على الأساس الذي يصاغ عليه جمع المذكر السالم وذلك بتطويل صوت المدِّ القصير في المفرد، أي الفتحة (ـَة) فيكون الجمع āt (ات) نحو: ملكة فتصير في الجمع ملكات، ومعنى هذا أنْ ليس في جمع المؤنث السالم زيادةُ ألفٍ وتاءٍ"(المخزومي، ١٩٨٦، ص ٥٦). ويبدو أنَّ جمعَ المؤنث السالم يصاغ بإقحام فتحة دالة على جمع الإناث بعد فتحة لام الكلمة وقبل تاء التأنيث، وليس بزياة ألف وتاءٍ كما ذكر النحاة القدماء، ولا بتطويل صوت المدِّ القصير في المفرد كما ذكر بعض علماء الساميات وتبعهم بعض المحدثين.

وينصب هذا الجمع "بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جره، كما حُمِلَ نصب أصله جمع المذكر السالم على جره... وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقًا. وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة، كلغة، وثبة، وحُكِيَ: سمعت لغاتَهم"(السيوطي، د. ت، ١/ ٨٣). و"حكى الكوفيون: انتزعت علقاتَهم وعرقاتَهم، بكسر التاء وفتحها... ولا يجوز الفتح عند البصريين.... وتلخص من هذه النقول أنَّ مذهب البصريين كسر التاء في النصب وجوبًا، ومذهب الكوفيين جوازًا، فقيل مطلقًا، وقيل في الناقص. والسبب في إعراب هذا الجمع في حال النصب بالكسرة هو أنَّه مُشْبِهٌ لما جُمِعَ بالواو والنون، فحمل فيه النصب على الجرِّ في الكسرة ، كما حمل نصب ذلك الجمع على جرِّه في الياء، لما تقرر من أن الفروع تحمل على الأصول.... وذهب أبو الحسن ابن كيسان إلى أن موجب ذلك هو أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث، وما يشبهه في اللفظ وليس بجمع سلامة كأبيات وأموات"(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٥٢ – ١٥٣). وقد اختلف النحويون في حركة مالا ينصرف في حال الجرِّ وفي حركة المجموع بالألف والتاء في حال النصب: فذهب الجمهور إلى أنهما حركتا إعراب. وذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنهما حركتا بناء(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٤٥ – ١٤٦)، وقالوا: "إنهما يعربان في حالتين ويبنيان في حال. ورُدَّ بأن ذلك لا نظير له، وأحتج بأمس كذلك، وأجيب بأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المذكورين"(السيوطي، ب، ت، ١/ ٧٤ – ٧٥).

ويرى بروكلمان "أنَّ اشتراك جمع المؤنث السالم، في حالتي الجرِّ والنصب، في الإعراب بنهاية واحدة، أي بعلامة واحدة إنما يرجع إلى سببٍ صوتيٍّ محضٍ إذ تحولت نهاية النصب أي علامة النصب (اتَ) ata إلى (اتِ) ati . ويرى أنَّ العربية القديمة شهدت تحوُّلَ الفتحة إلى كسرة لوقوعها بعد ألفٍ(بروكلمان، ص ص ٧٧، ١٠١)، وهو قياس لُغويٌّ سليم أقرَّته العربيةُ وسائر اللغات السامية، وهو من الآراء الصائبة"(المخزومي، ١٩٨٦، ص ٥٦). إلاَّ أنَّ تحول الفتحة إلى كسرة ليس لوقوعها بعد ألف، بل بعد فتحتين : فتحة اللام، وفتحة الجمع (الألف) فالألف ليست سوى فتحة واحدة ولكنها لما دخلت بعد فتحة اللام صار لدينا فتحتان وهو ما أدى إلى حدوث المخالفة بإبدال فتحة النصب كسرةً عند مجاورتها للفتحتين المذكورتين، "والهدف من ذلك بداهة تجنب النطق بمجموعة مصوتاتٍ متحدة الطابع متواصلة، وهذا يفسرُّ من بين ما يفسره: قصر إعراب جمع المؤنث السالم على صورتي الرفع والجرِّ. فيقال : فاعلاتٌ، وفاعلاتٍ، دون أن يقال (فاعلاتًا) في حالة النصب، بل هي أيضًا (فاعلاتٍ). وكذلك الحال في لاحقة المثنى، حيث كُسرت النون فقيل (انِ)، دون (انَ)، وسواءٌ في ذلك الأسماء والأفعال، فيقال: بابانِ bābāni في: بابانَ bābāna، ويقال: يقتلانِ في:

يقتلانَ، ويقال: هذانِ في: هذانَ"(فليش، ١٩٨٣، ص ص ٤٨ – ٤٩).

و"يرى النحاة القدامى أنَّ التنوين في جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، فنون التنوين مقابلة لنون جمع المذكر السالم، وقد قال علي بن عيسى الربعيُّ(الصبان، ١٩٩٩، ١/ ٧٩) عن تنوين المقابلة هو فيه للصرف، ويردُّه بثبوته مع التسمية به كعرفات، وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف"(حسان، ٢٠٠٧، ص ٢٨).

ويبدو لي أنَّ ما قاله الربعيُّ هو الصواب لأنَّه قد ثبت أنَّ الزيادة الدالة على هذا الجمع ليست ألف وتاء، بل هي إشباع لفتحة ما قبل التاء في المفرد كما ذكر المستشرقون، أو إقحام فتحة أخرى قبلها كما يرى البحث، وهذا يعني أنَّ التاء في المفرد لم تحذف كما ذكر القدماء، والتنوين هو نفسه الذي في المفرد، فقد قالوا: إنَّ التثنية والجمع ترد الأشياء إلى أصولها، والصواب – في رأي البحث – أن الأشياء تثنى وتجمع على أصولها، فإن استثقلت بعض الألفاظ منعوها الصرف، أو أعلوها إن كانت معتلة، وإن استخفت تركوها على حالها، فأذرعات وعرفات جُمِعت على الأصل أي: منصرفة ثم مُنِعَتِ الصَّرف تخفيفًا، لذلك لا تُعَدُّ حجة على أنَّ التنوين ليس تنوين التمكين، كما قال القدماء. خلاصة القول أنَّ هذا الجمع في حال النصب منصوب بالفتحة المنقلبة كسرة للسبب الصوتي المذكور آنفًا، وليست بالكسرة كما زعم النحاة؛ لأنَّ الكسرة علم الخفض، فلا يجوز أن تكون علمًا للنصب.

٣. ٢. تأثير الزيادة في إعراب الفعل المضارع:

٣. ٢. ١. تأثير زيادة الضمائر في إعراب الفعل المضارع: من المعلوم أنَّه لا يتصل بالفعل المضارع من الضمائر إلا أربعة ضمائر أحدها صامت وهو النون الدالة على جمع النسوة، وثلاثة حركية وهي: ألف الاثنين و واو الجماعة وياء المخاطبة، وفيما يأتي تفصيل تأثيرها في إعراب المضارع:

لقد رَأَى سيبويهِ (د. ت، ١/ ١٩ - ٢٠) – كما رَأَى في تثنية الاسم وجمعه على حدِّها – أنَّ العلامة التي تلحق الفعل المضارع للدلالة على تثنية فاعله هي ألفٌ، ونونٌ مكسورةٌ، وأنَّ العلامة الدالة على جمع فاعله المذكر هي: واوٌ، ونونٌ مفتوحةٌ، وأنَّ العلامة الدالة على تأنيث فاعله المخاطب هي ياءٌ، ونونٌ مفتوحةٌ كذلك. "واختُلِفَ في هذه الألف والواو والياء: فذهب سيبويه: إلى أنَّها ضمائر وعلامات، وذهب المازنيُّ: إلى أنَّ الألف علامة مطلقًا. والأخفش: إلى أنَّ الياء من (تفعلين) علامة للتأنيث، وأنَّ الفاعل مُضْمَرٌ"(القواس، ١٩٨٥، ١/ ٣٦١). إذن لا اختلاف بين القدماء والمحدثين في الزيادات الداخلة على المضارع للدلالة على تثنية فاعله، أو جمعه، أو تأنيثه، وإنَّما الاختلاف بينهم في ماهية هذه الزيادات، ففي حين يرى القدماء أنَّها حروفُ مدٍّ ولينٍ؛ لأنَّ ما قبلها محرك بحركات مجانسة لها، يرى المحدثون أنَّها حركاتٌ (صوائتٌ) طويلةٌ: فألف الاثنين فتحة طويلة: / ـَـ/، وواو الجماعة ضمة طويلة: / ـُـ/، وياء المخاطبة كسرة طويلة: / ـِـ/، ولا وجود لحركات على ما قبلها كما توهَّم القدماء؛ لأنَّ كل واحدة منها تساوي – في نظرهم – حركتين اثنتين فتحتين، أو ضمَّتين، أو كسرتين، وتزاد النُّون في حال الرفع مكسورة بعد الألف، ومفتوحة بعد الواو والياء (النعيمي، ١٩٩٨، ص ٢٨). وقد ذهب النحاة في إعراب هذه الأفعال أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور أنَّها معربة بثبوت النون في الرفع وبحذفها في الجزم والنصب وحُمِلَ النصب على الجزم، كما حُمِلَ على الجرِّ في المثنى والجمع الذي على حدِّ التثنية.

الثاني: مذهب الأخفش وابن درستويه أنَّ الإعراب بحركات مقدرة على ما قبل الثلاثة الأحرف، والنون دليل عليها، وإليه ذهب السُّهيليُّ، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له. قيل للسُّهيليِّ: "فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في النصب والجزم؟ فقال ما معناه: إنَّ هذه النون إنَّما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم، فكما قلت: إنَّ زيدًا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم ، فكذلك إذا قلت: إنَّ الزيدَينِ يقومانِ، لحقته هذه النون؛ لحلوله محل قائمان؛ فإذا لم يحلا محل الاسم لم تلحقه النون، فإذا قلت: لم يقوما، أو لن يقوما، لا يتقدر: لن قائمان، ولا: لم قائمان، فلم تثبت النون لذلك، ولذلك إذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضرب ولم يضرب ذهب الرفع لأنَّه لا يحل محل الاسم. فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في نحو يقومان ضمة مقدرة في الميم، وأمَّا في النصب ففتحة مقدرة، وأمَّا في الجزم فسكون الميم تقديرًا"(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٩٠ – ١٩١).

الثالث: مذهب الفارسيِّ "أنَّ هذه الأفعال معربة، ولا حرف إعراب فيها قال: لأنَّه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير لأنه الفاعل ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلمْ يَبْقَ إلاَّ أنْ تكون معربة ولا حرف إعراب فيها"(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٩١).

الرابع: أنَّ الإعرابَ بالألف والواو والياء، كما أنَّها في المثنى والمجموع على حدِّه. وردَّه صاحب البسيط بأنَّه لو كان كذلك لثبتتِ النُّون في الأحوال الثلاث(الأندلسي، ٢٠٠٥، ١/ ٤٢٠، والسيوطي، ب، ت، ١/ ٢٠٠ – ٢٠١). "ووجود هذا الخلاف يبطل قول ابن عصفور: أنَّه لا خلاف بين النحويين في أنَّ النُّون علامة إعراب لا حرف إعراب"(الأندلسي، ٢٠٠٥، ١/ ٤٢٠).

نفى معظم النحاة أنْ يكون لهذه الأفعال حرف إعراب ؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أنْ يكون اللام وهو ما كان حرف الإعراب قبل اتصال الضمائر، أو الضمائر نفسها، أو النون، ومحال أنْ يكون اللام حرف إعراب لملازمته ما بعده من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر ولأنَّه قدْ صار حشوًا ومحال أنْ يكون حرف الإعراب وسطًا، ولأنَّه لو جُعِلَ حرف إعراب لجاز أنْ يسكن من الجزم، فيلتقي ساكنان فيحذف الضمير لالتقائهما وكان يجب أنْ تنقلب الألف أو الياء واوًا إذا انْضَمَّ ما قبلهما فتختلط العلامات. ومحال أنْ تكون الضمائر حروف إعراب لأنَّها ليست من بنية الفعل ولا من تمامه وهي علامة فلم يَجُزْ أنْ تكون حروف إعراب الفعل، ومحال أنْ تكون النون حرف إعراب، لأنَّها ستسكن في الجزم فيؤدي ذلك إلى حذف الضمائر فيبطل المعنى، ولأنَّها تسقط في النصب والجزم(الزجاجي، ١٩٨٢، ص ص ٧٣ – ٧٤، وابن جني، ١٩٩٣، ٢/ ٧١١).

وجعل معظم النحاة العلة في وجود النون في هذه الأفعال اشتغال محل الإعراب وهو اللام بالحركات المناسبة للضمائر وعدم صلاحية تلك الضمائر لتحمل الإعراب لكونها ليست جزءًا من الفعل ولسكونها أيضًا لذلك زيدت النون – من وجهة نظرهم – بعد هذه الحروف لتكون إعرابًا لهذه الأفعال بإزاء الضمة في فعل الواحد وذلك لمشابهتها للواو (الأنباري، ١٩٩٩، ص٢٣١، والاستراباذي، ٢٠٠٠، ٥/ ١٩).

ومِنَ النحاة مَنْ أدرك علة وجود النون في محل علامات إعراب هذه الأفعال إذ قال أحدهم: مُعلِّلاً جعل النون علمًا للرفع في هذه الأفعال: "وجعلوه أيضًا - يعني النون - علم الرفع في نحو: يقومان ويقومون وتقومين كما جعلوا الواو والألف علمًا له في نحو أخوك وأبوك، والزيدان والزيدون إلى غير ذلك مما يطول ذكره. فلمَّا ضارعتِ النون حروف اللين هذه المضارعة وكانتِ الهمزة قد قُلِبت إلى كل واحدة من الألف والياء والواو قلبوها أيضًا إلى الحرف الذي ضارعهن وهو النون، للتصرف والاتساع"(ابن جني، ١٩٩٣، ٢/ ٤٤٠). وقال آخر: "ورفعت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعذر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة؛ لأنَّ النون تشبه الواو في أنَّها من حروف طرف الفم وفي أنَّ في الواو لينًا وفي النون غنَّة والغنَّة شبيهة باللِّين الذي في الواو"(ابن عصفور، ١٩٩٩، ١/ ٢٦). لقدْ وُفِّقَ ابن جنِّي وابن عصفور في معرفة سبب وجود النون في هذه الأفعال ولكنَّهما لمْ يُوَفَّقَا في معرفة إبدالها من الواو ، ذلك أنَّ السبب هو إقفال أو إغلاق المقطع المفتوح وليس شبهها بالواو كما رَأَى النحاة.

و"قال النحويون: إنَّ النصب تبع الجزم في الأفعال كما تبع الجرَّ في الأسماء في قولك: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين، ومقصودهم أنَّ حال النصب مساوية لحال الجزم في الحذف وتعرِّي الفعل من حرف يقوم مقام النصبة في لن يفعلَ، كما كان النون بإزاء الرفعة لأنَّه كان يجب أنْ يقال: لن يفعلان ، ثُمَّ حذف لإتباع النصب الجزم، كيف وقد نصُّوا على أنَّ النون علامة للرفع ولمْ يَقُلْ أحد: إنَّه علامة للنصب. وأمَّا تشبيههم لقولك: لمْ يفعلا ولنْ يفعلا بقولك: رأيت مسلمين ومررت بمسلمين، فمن جهة اتفاق حالي الإعراب في اللفظ فاعرفه، فقدْ يظنُّ مَنْ لا خبرة له أنَّ الأصل أنْ يقال: لنْ يفعلان إلاَّ أنَّه حذف لمتابعة الجزم وذلك ساقط. وخُصَّ الجزم بإتباعه إياه ولم يتبع الرفع فيقال: لن يفعلان، ويفعلان لأجل أنَّ الجزم مختص بالأفعال، والمختص أولى بأنْ يكون متبوعًا"(الجرجاني، ١٩٨٢، ١/ ١٧٨ – ١٧٩). "فإن قيل: فلِمَ

استوى النصب والجزم في قولهم: (أنت تفعلين) للواحدة، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جرِّه؟ قيل: لأنَّ قولهم: (أنت تفعلين) يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع في حالة النصب والجرِّ يكون آخره ياء قبلها كسرة وبعدها نون؛ كقولهم: (تفعلين) فلما أشبه لفظ الجمع، حُمِلَ عليه ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع – أيضًا – وكذلك كسروا النون في (يفعلانِ) وفتحوها في (يفعلونَ) حملاً على تثنية الأسماء وجمعها. وهذه الأمثلة معربة، لا حرف إعراب لها وذلك لما بيَّنَّا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف إعراب، وليس لها نظير في كلامهم"(الأنباري، ١٩٩٩، ٢٣١ – ٢٣٢).

وقال بعضهم إنَّما جاء إعراب هذه الأفعال بعد فاعلها لِـ"أنَّ الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثُمَّ اتصل به مضمرًا صار كبعض حروفه. وصارت الجملة كلمة واحدة . فجاز لذلك – من وجهة نظرهم – وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة. والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك: فَعلْتُ، أسكنت اللام لئلا تتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات"(الزجاجي، ١٩٨٢، ص ٧٥).

والذي يبدو لي أنَّه حين تتصل ضمائر الرفع الحركية (الصوائت) أو الحرفية (الصامتة) بالفعل الماضي فإنَّها تتصل به تذييلاً أي في آخره بعد علامة البناء (الفتحة) ثُمَّ يصبح الفعل بعد اتصالها به على ثلاث حالات:

١ - بقائه مبنيًّا على الفتح وذلك عند اتصاله بفتحة التثنية نحو: ضَرَبَا ، وغَزَوَا ورَمَيَا وَسعَيَا .

٢ - بنائه على الضَّمِّ بقلب الفتحة ضمة لتجانس ضمة الجماعة ، نحو : ضَرَبُوا .

٣ - بنائه على السكون فرارًا من توالي أربعة متحركات وذلك مع الضمائر الحرفية نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا .

أمَّا عندما تتصل ضمائر الرفع بالفعل المضارع ، ولا تتصل به من الضمائر الحرفية (الصامتة) سوى نون النسوة : (ن ـَ)، وهو يتصل بالمضارع تذييلاً أي بعد علامة الإعراب كما هو الحال في الماضي، ثُمَّ تُحْذَفُ علامة الإعراب فرارًا من ثقل الضمة بعد حركة العين، فيُبْنَى لذلك على السكون، وذلك نحو: يَضْرِبْنَ ، ويذهَبْنَ ، ويكتُبْنَ.

أمَّا الضَّمائر الحركية التي تتصل بالمضارع فثلاثة: فتحة التثنية (ـَ) ، وضمَّة الجمع (ـُ)، وكسرة التأنيث (ـِ)، حيث تتصل به حشوًا أي إقحامًا لها بين حرف الإعراب وحركته وذلك على النحو الآتي:

(١) في حال الرفع تُقحم الحركات الثلاث (ضمائر الرفع الحركية) بين حرف الإعراب وحركته، فتنشأ ازدواجات حركية بين الضمائر الثلاثة وضمة الرفع، لكنَّ العرب لم يتوقفوا عند هذه الخطوة لأنَّهم لو فعلوا ذلك لالتبس عليهم المرفوع بالمنصوب والمجزوم من هذه الأفعال كما سيأتي، لذلك انتقلوا إلى الخطوة الثانية ألا وهي الإشباع حيث أشبعوا هذه الحركات (الضمائر) فصارت لديهم ثلاث حركات في آخر الفعل: حركة الضمير، وإشباعها، وحركة الرفع، فلم يكن بدٌّ من قلب ضمة الرفع نونًا لإغلاق المقطع المفتوح، (ص ح ح ح) فنشأ مقطع مديد مغلق (ص ح ح ص) فحركت النون بالكسر في فعل الاثنين لتخالف الفتحتين قبلها، وحركت بالفتح في فعلي الجماعة والمؤنثة لوجود الاختلاف بين الضمة والكسرة وبين الفتحة، فصارت: تَفْعَلانِ، تَفْعَلُونَ، تَفْعَلِينَ.

(أ) يَفْعَلُ: ي ـَ ف ع ـَ ل ـُ(بإقحام فتحة التثنية)← ي ـَ ف ع ـَ ل ـَ ـُ(بإشباع فتحة التثنية)← ي ـَ ف ع ـَ ل ـَ ـُ(بقلب ضمة الرفع نونًا مكسورة) ← يـَ ف عـَ لـَ نـِ ← يَفْعَلانِ.

(ب) تَفْعَلُ: ت ـَ ف ع ـَ ل ـُ(بإقحام ضمة الجمع) ← ت ـَ ف ع ـَ لـُ ـُ(بإشباع ضمة الجمع)← ت ـَ ف ع ـَ ل ـُ ـُ(بقلب ضمة الرفع نونًا مفتوحةً) ← تـَ ف عـَ لـُ نـَ ← تَفْعَلُونَ.

(ج) تَفْعَلُ: ت ـَ ف ع ـَ ل ـُ (بإقحام كسرة التأنيث) ← تـَ ف ع ـَ ل ـِ ـُ(بإشباع كسرة التأنيث) ← ت ـَ ف ع ـَ ل ـِ ـِ ـُ(بقلب ضمة الرفع نونًا مفتوحةً) ← ت ـَ ف ع ـَ ل ـِ ن ـَ ← تَفْعَلِينَ.

إلا أنَّها قد جاءت شواهدُ قليلة عن العرب، توقف فيها المتكلم عند الخطوة الأولى أي عند إضافة الحركات (الضمائر) فقط دون الإشباع، من هذه الشواهد:

١- قراءة أبي عمرو من بعض طرقِهِ (ابن خالويه، د. ت، ص١١٤): ﴿قالوا ساحران تَظَّاهرا﴾ (القرآن الكريم، القصص: ٤٨) بتشديد الظاء.

٢- قول النبيّ - عليه الصلاة والسلام – (مسلم، ١٩٨٣، الباب: ٢٢: ١/ ٧٤، والنووي، ١٩٧٩، الباب، ٤٦: ١٧٧): (والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا). أي: لا تدخلون ، ولا تؤمنون .

٣- قول الراجز: أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي
أي : تبيتين تدلكين (ابن مالك، ١٩٩٠، ١/ ٥٣، والأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٩٥).

٤- قول أبي طالب بن عبد المطلب (٢٠٠٠، ص ص٨٢، ١٩١):
فإن يكُ قومٌ سرَّهُمْ ما صنعتُمُ سَيَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا غيرَ باهلِ

مع ملاحظة قلب ضمة الرفع فتحة(ا) في الشاهد الأوَّل لتجانس فتحة التثنية، وكسرة(ي) في الشاهد الثالث لتُجانس كسرة التأنيث.

(٢) وفي حال النصب - أيضًا - تقحم الضمائر الثلاثة بين حرف الأعراب وفتحة النصب وذلك كالآتي:

أ- لَنْ تَفْعَلَ← ت ـَ ف ع ـَ ل ـَ(بإقحام فتحة التثنية)← ت ـَ ف ع ـَ ل ـَ ـَ ← لَنْ تَفْعَلَا.

ب - لَنْ تَفْعَلَ← ت ـَ ف ع ـَ ل ـَ(بإقحام ضمة الجمع)← ت ـَ ف ع ـَ ل ـُ ـَ ← لَنْ تَفْعَلُا.

ج - لَنْ تَفْعَلَ← ت ـَ ف ع ـَ ل ـَ(بإقحام كسرة التأنيث)← ت ـَ ف ع ـَ ل ـِ ـَ ← لَنْ تَفْعَلِا.

يتضح مِمَّا تقدم أنَّه لا إشكال في نطق الفعل حال التثنية لذلك يبقى على حاله ويُعْرَبُ: فعلًا مضارعًا منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة (ا).

أمَّا في حالي الجمع والتأنيث فيتعذر نطق فتحة بعد ضمة أو كسرة لذلك يجب تغيير إحدى الحركتين: إمَّا علامة الجمع والتأنيث، أوعلامة النصب الفتحة (ا) ولو قُلِبَ الضميرانِ فتحة ليجانسا فتحة النصب لالتبسا بالمثنَّى؛ فذهب الغرض الذي جاءت من أجله لأنها جاءت لمعنى وهو جمع الفاعل أو تأنيثه، لذلك يتوجب تغيير حركة الإعراب فقلبوها حينئذ إلى الحركات المجانسة للضميرين أي ضمة(و) وكسرة(ي) فصارتا : تَفْعَلُوا ، وتَفْعَلِي ، وذلك على النحو الآتي:

١ - تـَ ف عـَ ل ـُ ـَ(بقلب فتحة النصب ضمة) ← تـَ ف عـَ لـُ ـُ ← تَفْعَلُوا.

لَنْ تَفْعَلُوا: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة (ا) المنقلبة ضمة (و) لتناسب ضمة الجماعة.

٢ - تـَ ف عـَ ل ـِ ـَ (بقلب فتحة النصب كسرة)← تـَ ف عـَ ل ـِ ـِ← تَفْعَلِي.

لَنْ تَفْعَلِي: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة(ا) المنقلبة كسرة (ي) لتناسب كسرة التأنيث.

(٣) أمَّا عند دخول الجازم على هذه الأفعال فقد قام المتكلم بأحد الإجراءين الآتيين:

أ- إمَّا أنَّه أشبع الضمائر (الضمة والفتحة والكسرة)، ثُمَّ أدخل الجازم عليها بعد الإشباع فحذف حركة الإعراب الضمة قبل قلبها نونًا، وذلك كما يأتي:

١- تـَ ف ع ـَ ل ـَ ـُ ← (بإشباع فتحة الاثنين)← تـَ ف ع ـَ ل ـَ ـَ ـُ ← (بحذف الجازم ضمة الرفع)← تـَ ف ع ـَ ل ـَـَ ← لَمْ تَفْعَلاَ.

٢- تـَ ف ع ـَ ل ـُ ـُ ←(بإشباع ضمة الجماعة)← تـَ ف ع ـَ ل ـُ ـُـُ ← (بحذف الجازم ضمة الرفع) ← تـَ ف ع ـَ ل ـُـُ ← لَمَّا تَفْعَلُوا.

٣- تـَ ف ع ـَ ل ـِ ـُ ←(بإشباع كسرة المخاطبة)← تـَ ف ع ـَ ل ـِ ـِ ـُ ← (بحذف الجازم ضمة الرفع)← تـَ ف ع ـَ ل ـِـِ ← لاَ تَفْعَلِي.

ب – وإمَّا أنَّه جزم قبل الإشباع، هكذا:

١- تـَ ف ع ـَ ل ـَ ـُ (بدخول الجازم)← تـَ ف ع ـَ ل ـَ ← لمْ تفعلَ.

٢- تـَ ف ع ـَ ل ـُ ـُ (بدخول الجازم)← تـَ ف ع ـَ ل ـُ ← لمْ تفعلُ.

٣- تـَ ف ع ـَ ل ـِ ـُ (بدخول الجازم)← تـَ ف ع ـَ ل ـِ ← لمْ تفعلِ.

وهنا سَيُظَنُّ أنَّ هذه الحركاتِ حركاتُ إعرابٍ وليست حركاتٍ دالةً على الضمائر لذلك أشبعوا الضمائرَ هكذا:

١- تـَ ف ع ـَ ل ـَـَ ← لم تَفْعَلاَ.

٢- تـَ ف ع ـَ ل ـُـُ ← لم تَفْعَلُوا.

٣- تـَ ف ع ـَ ل ـِـِ ← لم تَفْعَلِي.

وسواءٌ قام المتكلم بالإجراء الأول، أمْ بالثاني فقدِ اسْتقرَّتْ هذه الأفعال في حال جزمها على هذه الصور: تَفْعَلاَ، تَفْعَلُوا، تَفْعَلِي . وهي أفعال مضارعة مجزومة وعلامة جزمها حذف الضمة قبل قلبها نونًا؛ لأنَّها إنَّما قُلِبَتْ في الرفع نونًا فرارًا من المقطع (ص ح ح) المرفوض في العربية.

أمَّا إذا دخلت النون الدالة على جمع الإناث على المضارع فإنَّه يبنى على السكون، قال سيبويه(د. ت، ١/ ٢٠): "وإذا أردتَّ جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونًا، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنتَ ما كان في الواحد حرفَ إعراب، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت: فعلْتُ وفعلْنَ، فأُسكن هذا ههنا وبُنِيَ على هذه العلامة، كما أُسكن فَعَلَ، لأنه فِعْلٌ كما أنه فعلٌ، وهذا متحرك كما أنه متحركٌ، فليس هذا بأبعد فيها – إذ كانت هي وفعلَ شيئًا واحدًا – من يفعلُ، إذ جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعتِ الأسماء وليست باسم، وذلك قولك: هنَّ يفعلْنَ ولن يفعلْنَ ولم يفعلْنَ. وتفتحها لأنها نون جمعٍ، ولا تحذف لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال: أكلوني البراغيث. فالنون ههنا [في يفعلْنَ] بمنزلتها في فعلْنَ. وفُعِلَ بلام يفعلُ ما فُعلَ بلام فعلَ لما ذكرتُ لك، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعلَنَّ".

وقد ذكر ابن مالك (١٩٩٠، ١/ ٣٧) أنَّه مبنيٌّ على السكون بلا خلاف، وليس بصحيح "فسيبويه (د. ت، ١/ ٢٠) وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معها مبنيٌّ وإن كان مضارعًا لشبه المضارع الفرع في الإعراب الماضيَ الأصل في البناء، فكما حكمتَ على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو ضربْنَ، كذلك يحكم في بنائه مع التسكين في نحو: يضربْنَ؛ لأنَّ الشبه قد وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني. والأخفش وبعض المتأخرين (الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٢٩) يذهبون إلى أنَّه معرب معها؛ لأنَّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، وإنما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل"(المالقي، ٢٠٠٢، ص ص٣٩٨). "واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون، غير أنَّه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا. قالوا: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك وجعل الإعراب فيها مقدرًا"(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٢٩).

ويرى الدكتور سمير أستيتية (٢٠١٣، ص٧٢) أنَّه "لا يحسن إخراج المضارع الذي تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد من دائرة المعربات بدعوى أنَّ حركة الإعراب لا تظهر على آخره. وهنا ينبغي أن نفرق بين ما لا تظهر عليه حركة الإعراب بإطلاق، بسبب عدم إمكان ذلك أو استساغته صوتيًّا، و[بين] ما لا تظهر عليه الحركة تخفيفًا وتيسيرًا فهذا لا علاقة له بالبناء. ولا يحسن أن نصفه بأنه شبه مبنيٍّ، ولا بأنه مبنيٌّ بناءً عارضًا. ولنوضح ذلك في مثال نقدمه ونقول فيه رأينا فنقول: إنَّ الفعل (يكتبْنَ) في جملة (الطالبات يكتبْنَ واجباتهنَّ) مرفوع بضمة محذوفة تخفيفًا، والأصل: يكتُبُنَ، بضمِّ الباء لا بتسكينها. وكذلك عندما يكون هذا الفعل منصوبًا في مثل: لن يكتبْنَ، منصوب بفتحة محذوفة تخفيفًا، والأصل: لن يكتُبَنَ، بفتح الباء. وإنما صار العرب إلى حذفها؛ لأنَّ في ذلك تخفيفًا من الطاقة الصوتية. فنطق الفعل معربًا – كما هو أصله – أمرٌ ممكنٌ. وإنما صاروا إلى هذا التسكين؛ لأنَّ فيه تخفيفًا وتيسيرًا وتقليلًا من الطاقة الصوتية التي تبذل فيما لو نطقت الباء متحركة بالفتحة. وتمثيل ذلك في الكتابة الصوتية كما يأتي:

في حالة الرفع: yak/ tub/ na < yak/ tu/ bu/ na

في حالة النصب: yak/tub/ na < yak/ tu/ ba/ na".

أمَّا في حال الجزم فلا إشكال فيه؛ لأنَّ الضمة قد حُذِفت للجزم، فقيل: لم يكتبْنَّ، فهو مجزوم بالحذف (التسكين)، ولا إشكال في المعتل الآخر نحو: لم يغزوْنَ، ولم يرميْنَ، ولم يسعيْنَ، فقد ثبت حرف العلة للنون بعده، فهي مجزومة بالحذف(التسكين) أيضًا كما الصحيحة.

يتضح ممَّا تقدَّم أنَّ الإعراب ذهب من المضارع في الرفع والنصب لعلة صوتية هي الثقل أي ثقل النطق به مرفوعًا ومنصوبًا مع وجود النون، وهي العلة نفسها التي أذهبت الفتح في الماضي، وإن كان الفاء ساكنًا في المضارع. ففي كتبْنَ الأصل: كَتَبَنَ فلما اجتمعت أربع متحركات حذفوا فتح البناء فصار: كتبْنَ، على النحو الآتي: ka/ tab/ na < ka/ ta/ ba/ na.

يمكن القول إنَّ السبب الذي جعلهم يحكمون على الفعل بالبناء هو لزومه السكون مع تغير العوامل الداخلة عليه، فحدُّ البناء عندهم هو لزوم الكلمة حركة واحدة مهما تغيرت العوامل الداخلة عليها، نحو: جاء هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ، فأيُّ كلمة لزمت حركة واحدة في الأحوال الثلاث فهي – من وجهة نظرهم – مبنية.

٣. ٢. ٢. تأثير زيادة أدوات التوكيد في إعراب الفعل المضارع: قال سيبويه (د. ت، ٣/ ٥١٨ – ٥١٩) في باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة: "اعلم أنَّ فعل الواحد إذا كان مجزومًا فلحقته الخفيفة والثقيلة حرَّكتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم؛ لأنَّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحةٌ ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضمُّوا فيلتبس الواحد بالجميع. وذلك قولك: اعلمَنْ ذلك، وأكرمَنْ زيدًا، وإما تُكرِمَنَّهُ أُكرمْهُ. وإذا كان فعل الواحد مرفوعًا ثمَّ لحقته النون صيَّرتَ الحرف المرفوع مفتوحًا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلَنْ ذاك، وهل تخرجَنْ يا زيد. وإذا كان فعل الاثنين مرفوعًا وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأنَّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يُعلَم أنَّك تريد الاثنين، ولم تكنِ الخفيفة ههنا لأنَّها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد. وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثمَّ أدخلت فيه النون الخفيفة أوِ الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلُنَّ ذاك ولتذهبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالًا. وتقول: هل تفعلُنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تُحذف، وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقالًا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا".

"وللنحاة في إعراب المضارع إذا لحقته نون التوكيد ثلاثة مذاهب: البناء مطلقًا، وهو مذهب الأخفش، والمبرد (د. ت، ٣/ ١٩)، سواء أكان المضارع ممَّا اتصل به ألف الجمع أو واوه أو ياء المخاطبة أم لم يتصل به شيء من ذلك. والإعراب مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين. والتفصيل(سيبويه، ب. ت، ١/ ٢٠) بين أن تتصل بالفعل – فيكون مبنيًّا – النون، أو لا تتصل به بحجز الضمير بينهما، فيبقى على إعرابه، وهو المشهور والمنصور"(الأندلسي، ١٩٩٨، ١/ ١٢٦ – ١٢٧).

والظاهر أنَّ فعل الواحد المجزوم يبقى مجزومًا ولكن يحرك حرف الإعراب لالتقاء الساكنين هو ونون التوكيد، فقد "اختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي: بناءٌ للتركيب، وقال سيبويه، والسيرافي، والزجاجي: عارضةٌ للساكنين، وهما: آخر الفعل والنون الأولى"(الأزهري، ٢٠٠٠، ٢/ ٣٠٨). كما أنَّ المرفوع يبقى مرفوعًا بالضمة المنقلبة، وإنما قلبوا ضمة الرفع فتحة فرارًا من اللبس بفعل الجماعة والدليل قول سيبويه(د. ت، ٣/ ٥١٩): "وإذا كان فعل الواحد مرفوعًا ثمَّ لحقته النون صيَّرتَ الحرف المرفوع مفتوحًا لئلا يلتبس الواحد بالجميع". يقول الدكتور سمير أستيتية(٢٠١٣، ص ص٧٢ – ٧٣): "أمَّا المضارع المسند إلى المخاطب المفرد الذي تتصل به نون التوكيد الثقيلة فما حذفت منه الضمة التي هي علامة الرفع إلَّا حرصًا على إزالة اللبس؛ ذلك أنهم/ لو أبقوا الضمة فقالوا: لتكتُبُنَّ، عند مخاطبة المفرد لوقع لبس في جهة المخاطب؛ إذْ سيُظنُّ أن المخاطب هو جمع الذكور. الأصل إذن هو: لتكتُبُنَّ بضمِّ الباء، فاستبدلوا بهذه الضمة فتحة حتى لا يُظَنَّ أن الخطاب موجه للجماعة فقالوا: لتكتُبَنَّ بفتح الباء. والكتابة الصوتية توضح ذلك: tak/ tu/ ban/ na > tak/ tu/ bun/ na".

ويرى بعض المحدثين أنَّه يجب حذف نون الرفع من فعل الاثنين لتوالي النونات، وذلك لوجود قرينة تدل عليها وهي أنَّه من الأمثلة الخمسة ولم يسبق بناصب ولا جازم، فيكون مرفوعًا بثبوت النون؛ لأنَّ المحذوف لعلة كالثابت، ولا يصح حذف النون؛ لأنَّها جاءت لغرض بلاغيٍّ، ثم تكسر نون التوكيد مراعاة للمأثور عن العرب في هذا الموضع، كما تحذف نون الرفع في فعل الجميع مع النون المشددة لتوالي النونات، ثمَ تحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين، لوجود الضمة الدالة على حذفها، فيكون الفعل مرفوعًا بالنون المحذوفة، والواو المحذوفة ضمير فاعل، أمَّا سبب حذف نون الرفع مع الخفيفة فهو اتباع العرب في المأثور عنهم، ومحاكاتهم في حذفها، بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات، يقول النحاة: إنَّها تحذف مع المشددة لتوالي ثلاثة أحرف زوائد متماثلة في آخر اللفظ، وتحذف مع المخففة طلبًا للخفة ومجاراة للحذف مع المشددة.

وفي فعل المخاطبة مع النون المشددة تحذف نون الرفع؛ لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين، ودلالة الكسرة عليها، ويكون مرفوعًا بالنون المحذوفة، وتحدث التغيرات نفسها مع الخفيفة ولكن النون تحذف للخفة والحمل على الثقيلة، لا لتوالي الأمثال(أبو المكارم، ٢٠٠٩، ص ص٩٩ – ١٠٠، وعباس، ب. ت، ٤/ ١٨٦ – ١٨٩). والظاهر أنَّ العرب تدخل فتحة التثنية وضمة الجمع وكسرة التأنيث على المضارع بالتزامن مع إدخال نون التوكيد، ثمَّ يحذفون ضمة الرفع(و) فرارًا من المقطع الثقيل (ص ح ص)، ثمَّ يشبعون فتحة التثنية لئلا يلتبس بفعل الواحد، وذلك على النحو الآتي:

١- تَـفْهَـمُ: ت َ ف هـ َ م ُ(بدخول فتحة التثنية ونون التوكيد)← ت َ ف هـ َ م َ ُ ن ن َ (بحذف ضمة الرفع) ← ت َ ف هـ َ م َ ن ن َ (بإشباع فتحة التثنية)← ت َ ف هـ َ م َ ن ن َ (بكسر النون الأخيرة)← ت َ ف هـ َ م َ ن ن ِ ← تَـفْهَـمَـانِّ.

٢- تَـفْـهَـمُ: ت َ ف هـ َ م ُ (بدخول ضمة الجمع ونون التوكيد)← ت َ ف هـ َ م ُ ُ ن ن َ (بحذف ضمة الرفع)← ت َ ف هـ َ م ُ ن ن َ ← تَـفْـهَـمُـنَّ.

٣- تَـفْـهَـمُ: ت َ ف هـ َ م ُ (بدخول كسرة التأنيث ونون التوكيد)← ت َ ف هـ َ م ِ ُ ن ن َ (بحذف ضمة الرفع)← ت َ ف هـ َ م ِ ن ن َ ← تَـفْـهَـمِـنَّ.

وهذا يعني أنهم أدخلوا نون التوكيد قبل إشباع الضمائر وقبل قلب ضمة الرفع نونًا؛ فلا يعقل أنهم أشبعوا الحركات الضميرية ثم قلبوا ضمة الرفع نونًا، ثمَّ عادوا وحذفوها، لأنه ما من حكمة من الإشباع والقلب مع وجود النون. وإنما الحكمة منهما في عدم وجودها؛ لأنهما سيبقيان في اللفظ ولن يحذفا، لذلك توجب الإشباع والقلب لعلل المذكورة آنفًا. ويتضح مما ذكرتُ أنها معربة بالضمة المحذوفة فرارًا من المقطع الثقيل (ص ح ص)، وليس للعلل التي ذكرها النحاة من توالي الأمثال والتقاء الساكنين.

٤. نتائج البحث: يمكن الخروج من هذا البحث بالنتائج الآتية:

١- أنَّ ياء المتكلم ليست سوى كسرة، لكنها رُسِمت (ي)؛ لمجيئها بعد حركات الإعراب، فقلبت الضمة والفتحة في النصب والرفع كسرة لتتناسب معها.

٢- أنَّ ياء المتكلم تضاف إلى ما أسموه الأسماء الستة في لغة من لغات العرب، لكنهم يقلبون الضمة(و) والفتحة(ا) في النصب والرفع كسرة؛ لتناسب كسرة المتكلم(ياء المتكلم) فيقولون: أبِيَّ في الأحوال الثلاث.

٣- أنَّ هناك لهجة في بعض مناطق جنوب اليمن تشبه تلك اللغة، إلَّا أنَّهم يقلبون فتحة النصب(ا) وكسرة الجرِّ(ي) ضمة(و)، فيقولون: أبُوي في الأحوال الثلاث، وهو ما يفعلونه مع بقية الضمائر، نحو: أبوك في الأحوال الثلاث.

٤- أنَّ التأنيث في الأسماء المنتهية بألف مقصورة تأنيث معنويٌّ، وهذه الألف ليست علم التأنيث كما ذكر النحاة، فهي إما حركة الإعراب في النصب، أو منقلبة عنها في الرفع والخفض، و حرف الإعراب هو الياء المحذوفة كما أوضحت، وإما أنَّ الاسم مبنيٌّ على هذه الألف(الفتحة).

٥- أنَّ علم التثنية فتحة مقحمة بين حرف الإعراب وحركته، وأن علامة رفع المثنى ضمة(و) منقلبة فتحة(ا)، وعلامة نصبه فتحة(ا) منقلبة كسرة(ي)، وعلامة جره الكسرة(ي).

٦- أنَّ علم الجمع الذي على حدِّ التثنية ضمة مقحمة بين حرف الإعراب وحركته، وأنَّ علامة رفع هذا الجمع الضمة الظاهرة(و)، وعلامة نصبه الفتحة(ا) المنقلبة كسرة(ي)، وعلامة جرِّه الكسرة(ي).

٧- أنَّ علم جمع الإناث فتحة مقحمة قبل فتحة ما قبل تاء التأنيث، أو إشباع لها، ما أدى إلى تتابع ثلاث فتحات في حال النصب، فقلبوا فتحة النصب كسرة لمخالفة الحركات، فعلامة نصبه الفتحة المنقلبة كسرة، وليست الكسرة لأنها علم الخفض وليس النصب.

٨- أنَّ علم تثنية الفاعل في المضارع هو الفتحة المقحمة بين حرف الإعراب وحركته، وأنَّ ما أسموه ألف الاثنين ليس سوى إشباع لتلك الفتحة، وأن علامة رفعه الضمة المنقلبة نونًا لتوالي الحركات في آخر الفعل، وأنَّ علامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعلامة جزمه الضمة(و) المحذوفة قبل قلبها نونًا.

٩- أنَّ علم جمع الفاعل في المضارع هو الضمة المقحمة بين حرف الإعراب وحركته، وأما ما أسموه واو الجماعة فليست سوى إشباع لتلك الضمة، وأن علامة رفع الفعل الضمة المنقلبة نونًا لتوالي الضمات، وعلامة نصبه الفتحة(ا) المنقلبة ضمة(و)؛ لمناسبة ضمة الجمع، وأما علامة جزمه فالضمة (و) المحذوفة.

١٠- أنَّ علم تأنيث الفاعل في المضارع هو الكسرة المقحمة بين حرف الإعراب وحركته، وأنَّ ما أسموه ياء المخاطبة ليست سوى إشباع تلك الكسرة، وأنَّ علامة رفع الفعل الضمة المنقلبة نونًا؛ لتوالي الحركات في آخر الفعل، وأنَّ علامة نصبه الفتحة(ا) المنقلبة كسرة لمناسبة كسرة التأنيث، وعلامة جزمه الضمة(و) المحذوفة.

١١- أنَّ المضارع يبقى معربًا عند اتصاله بنون النسوة، ولكنَّهم حذفوا الضمة والفتحة في النصب والرفع تخفيفًا للجهد المبذول في حال نطقه مرفوعًا أو منصوبًا. فعلامة رفعه الضمة المحذوفة تخفيفًا، وعلامة نصبه الفتحة المحذوفة أيضًا.

١٢- أنَّ المضارع يبقى معربًا عند اتصاله بنون التوكيد، وأنَّما قلبوا الضمة في الرفع فتحة فرارًا من اللبس بفعل الجميع، وفتحوا في حال الجزم؛ لالتقاء الساكنين.

١٣- أنَّ الأمثلة الخمسة عند اتصالها بنون التوكيد تُرفَع بالضمة(و) المحذوفة فرارٌ من المقطع الثقيل(ص ح ح ص)، وتُنصَب في التثنية بالفتحة(ا) الظاهرة، وفي حال الجمع والتأنيث بالفتحة(ا) المحذوفة، وتجزم بالضمة(و).

٥. الخاتمة:

لقد أكَّد البحث على أنَّ الزيادة الدالة على تثنية الاسم، وجمعه جمعًا سالمًا، والزيادة الدالة على تثنية فاعل الفعل المضارع، وجمعه، وتأنيثه، ليست لواحق تلحق آخر الكلمة كما ذكر اللغويون القدماء، وإنما مقحمات دخلت حشوًا بين حروف الإعراب وحركاتها. كما بيَّن البحث الأثر البالغ لهذه الزيادات على إعراب الأسماء والأفعال التي دخلت عليها، إذِ انقلبت ضمة الرفع، وفتحة النصب كسرة عند إلحاق كسرة المتكلم، كما انقلبت ضمة الرفع فتحة، وفتحة النصب كسرة، عند إقحام فتحة التثنية، وانقلبت فتحة النصب كسرة عند إقحام ضمة الجمع، كما انقلبت فتحة النصب كسرة، عند إقحام فتحة الجمع في الاسم المؤنث، وانقلبت ضمة الرفع نونًا عند إقحام فتحة الفاعل وضمته، وكسرة التأنيث في الفعل المضارع، وانحذفت ضمة الرفع منه عند إلحاق نون النسوة، كما انقلبت ضمة الرفع فتحة في المضارع، عند إلحاق نوني التأكيد في فعل الواحد، وانحذفت من فعل الاثنين، وجماعة الذكور، والمخاطبة.

المصادر والمراجع:

أبو المكارم، علي. (٢٠٠٩). *إعراب الأفعال*. ط١. القاهرة - مصر: دار غريب.

ابن جني، أبو الفتح. (١٩٩٣). *سرُّ صناعة الإعراب*. ط٢. دمشق- سوريا: دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح. (د. ت). *الخصائص*. بيروت – لبنان: دار الكتاب العربي.

ابن خالويه. الحسين. (د. ت). *مختصر في شواذِّ القرآن من كتاب البديع*. القاهرة - مصر: مكتبة المتنبي.

ابن السراج، أبوبكر. (١٩٨٥). *الأصول في النحو*. ط١. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور، أبو الحسن. (١٩٩٩). *شرح جمل الزجاجي*. ط١. بيروت – لبنان: عالم الكتب.

ابن عقيل، عبدالله. (١٩٨٢). *المُساعد على تسهيل الفوائد*. ط١. دمشق - سوريا: دار الفكر.

ابن عقيل، عبدالله. (١٩٩٦). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. صيدا، بيروت - لبنان: المكتبة العصرية.

ابن مالك، محمد. (١٩٩٠). *شرح التسهيل*. ط١. الجيزة - مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبدالله. (١٩٩٠). *السيرة النبوية*. ط٣. بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي.

ابن يعيش، موفق الدين. (د. ت). *شرح المفصل*. القاهرة - مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

الأزهري، خالد. (٢٠٠٠). *شرح التوضيح على التصريح*. ط١. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

الاستراباذي، رضي الدين. (٢٠٠٠). *شرح الكافية في النحو*. ط١. القاهرة - مصر: عالم الكتب.

أستيتية، سمير. (٢٠١٣). الإعراب في العربية صوتيًّا ودلاليًّا بين القديم والحديث. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية ٣٤، ، الرسالة ٣٩٢، (٧ – ١٧٥).

الأنباري، أبو البركات. (١٩٦١). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ط٤. مصر: مطبعة السعادة.

الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٩). *أسرار العربية*. ط١. بيروت، لبنان: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأندلسي، أبو حيّان. (١٩٩٨). *التذييل والتكميل في شرح التسهيل*. ط١. دمشق - سوريا: دار القلم.

الأندلسي، أبو حيان. (٢٠٠٥). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة، مصر: المكتبة الأزهرية للتراث

الباقولي، أبو الحسن. (١٩٩٠). *شرح اللمع للأصفهاني*. ط١. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر.

برجشتراسر، جوتهلف. (١٩٩٤). *التطور النحوي للغة العربية*. ط٢. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

بروكلمان، كارل. (١٩٧٧). *فقه اللغات السامية*. المملكة العربية السعودية: جامعة الرياض.

البغدادي، عبد القادر. (١٩٨١). *خزانة الأدب*. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢). *كتاب المقتصد في شرح الإيضاح*. الجمهورية العراقية وزارة الثقافة والإعلام: دار الرشيد.

حسان، خالد. (٢٠٠٧). *التنوين والدلالة، دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة*. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية ٢٨، الرسالة ٢٦٥، (٧ – ٨٥).

حسن، عباس. (د. ت). *النحو الوافي*. ط٣. القاهرة - مصر: دار المعارف.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٢). *الإيضاح في علل النحو*. ط٤. بيروت - لبنان: دار النفائس.

سيبويه، أبو بشر. (د. ت). *كتاب سيبويه*. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين. (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. القاهرة – مصر: المكتبة التوفيقية.

شاهين، عبد الصبور. (١٩٨٠). *المنهج الصوتي للبنية العربية*. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

الشايب، فوزي. (١٩٨٩). *تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي*. حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة ٦٢، (١ – ٩١).

الصبان، محمد. (١٩٩٩). *حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ط١. بيروت – لبنان: دار الفكر.

عبدالتواب، رمضان. (١٩٩٧). *المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي*. ط٣. القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.

عبد المطَّلب، أبو طالب. (٢٠٠٠). *ديوان أبي طالب بن عبدالمطَّلب*. ط١. بيروت – لبنان: دار ومكتبة الهلال.

العُكبَري، أبو البقاء. (١٩٩٥). *اللباب في علل البناء والإعراب*. ط١. بيروت – لبنان: دار الفكر المعاصر.

العُكْبَري، أبو البقاء. (٢٠٠٠). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. ط١. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

العلايلي، عبدالله. (د. ت). *مقدمة لدرس لغة العرب*. القاهرة - مصر: المطبعة العصرية.

عمايرة، إسماعيل. (١٩٩٣). *ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية*. ط٢. عمان – الأردن: دار حنين.

العيشي، ناصر. (١٩٩٨). *الخلاف الصرفي في العربية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية.

الفارسي، أبو عليّ. (١٩٩٠). *التعليقة على كتاب سيبويه*. ط١. القاهرة، مصر: مطبعة الأمانة.

فليش، هنري. (١٩٨٣). *العربية الفصحى*. ط٢. بيروت، لبنان: دار المشرق.

القوَّاس، عبدالعزيز. (١٩٨٥). *شرح ألفية ابن مُعطي*. ط١. الرياض – المملكة العربية السعودية: مكتبة الخريجي.

المالقي، أحمد. (٢٠٠٢). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. ط٣. دمشق - سوريا: دار القلم.

المبرِّد، أبو العباس. (د. ت). *المُقتضَب*. بيروت - لبنان: عالم الكتب.

المخزومي، مهدي. (١٩٨٦). *الإعراب في النحو العربي*. مجلة الكاتب العربي، (١٦)، السنة الرابعة.

مسلم، أبو الحسين. (١٩٨٣). *صحيح مسلم*. بيروت - لبنان: دار الفكر.

النجار، أشواق. (٢٠٠٥). *دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية*. عمان – الأردن: دار دجلة.

النعيمي، حسام. (١٩٩٨). *أبحاث في أصوات العربية*. ط١. بغداد - العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.

النووي، أبو زكريًّا. (١٩٧٩). *رياض الصالحين*. ط١. بيروت - لبنان: المكتب الإسلامي.

اليمني، ابن فلاح. (١٩٩٩). *المُغني في النحو*. ط١. بغداد - العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.

The Effect of Some Affixation on Parsing

Abdurabbah Mohsen Taleb AL- Khaleefy
Faculty of Education Ataq, University of Shabwah, Yemen.
Email: rabbihalkhaleefy@gmail.com

Received,	Accepted,	Published
15/ 03 /2024	20/ 05 /2024	24/11/2024

Cite: AL- Khaleefy, A. M. T. (2024). The Effect of Some Affixation on Parsing. *University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities*, *1*(1), 127-138.

Abstract

This research paper studies the influence of some affixes in the inflection of nouns and verbs to which they attach, where it denotes the influence of the addition to the first person singular `y` on the added noun inflection, the feminine marker on the feminine noun inflection, the dual and sound masculine plural suffixes on the dual and sound masculine plural inflection, and the plural suffix on the sound feminine plural inflection. In addition, this study denotes the influence of some clitic pronouns on the verbs to which they attach, and the influence of the emphasis suffixes on those verbs inflection.

Keywords: influence, affixes, inflection.

© 2024, AL- Khaleefy, licensee University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.